ضمن برنامجه الرمضاني «افعل الخير في شهر الخير»

«البنك الوطني» يوزع وجبات الإفطار في مساجد الكويت

التركي: البنك الوطني ملتزم برسالته الاجتماعية

في اطار تعزيزه للمبادرات الاجتماعية والانسانية ضمن برنامج «افعل الخير في شهر الخير»، بدأ البنك الوطني توزيع وجبات الإفطار على عدد من المساجد في الكويت، وجابت قوافل السيارات العديد من المناطق التي تشهد تجمعات بشرية كثيفة وذلك في إطار حملة موائد الوطني الخيرية لإفطار الصائمين ضمن برنامج البنك لشهر رمضان الكريم.

وقال مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني طلال عادل التركي ان البنك الوطني ملتزم برسالته الإجتماعية وحريص على توسيع نطاق حملته الرمضانية والتي تندرج في اطار برنامج «افعل الخير في شهر الخير» لتشمل مناطق أخرى ذات الكثافة السكانية.

وأضاف أن البنك الوطني يواصل مساهماته خلال شهر رمضان منذ أكثر من 20 عاما من خلال برنامج اجتماعي متكامل يغطي مختلف الجوانب الإجتماعية والانسانية والصحية. وفي كل عام يحاول لم شمل أكبر عدد من الصائمين ان كان من خلال خيمة البنك الوطني الرمضانية او من خلال زيارات قوافل البنك الوطني الى المساجد ومناطق التجمع السكاني الكثيف، وذلك من اجل المشاركة الفعالة والمساهمة الانسانية خلال الشهر الفضيل.

جدير بالذكر أن حملة موائد الوطني لإفطار الصائمين، التي أطلقها بنك الكويت الوطني مع بداية شهر رمضان المبارك في إطار برنامج اجتماعي حافل بالفعاليات والأنشطة الخيرية والإنسانية، تشهد إقبالا لافتا من جانب الصائمين الذين توافدوا بالمئات على مراكز الإفطار الجماعي في خيمة البنك الوطني قرب المسجد الكبير المواجه للمبنى الرئيسي للبنك.

طلال التركي

فريق العلاقات العامة خلال توزيع وجبات الإفطار

«زين السعودية» تتكبد خسائر تقدر بـ370 مليون ريال سعودي

اعلنت شركة «زين السعودية» عن تكبدها خسارة في الربع الثاني من العام الحالي بلغت 370 مليون ريال مقلصة خسائرها مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2012 بنسبة 6.90 في المئة وبالربع السابق بنسبة 7.4 في المئة.

وقالت الشركة في بيان على موقع السوق المالية السعودية «تداول» ان صافي الخسارة المحققة خلال النصف الاول من العام الحالي بلغت 768 مليون ريال مقلصة خسارتها للفترة ذاتها من العام الماضي بنسبة 5.65 في المئة ولتبلغ بذلك خسارة السهم خلال الفترة 0.71 ريال مقابل 0.51 ريال.

وعزت الشركة هذه النتائج الى ارتفاع الايرادات الناتج عن ازدياد عدد المشتركين حيث ارتفعت بنسبة تسعة في المئة خلال الربع الثاني مقارنة بالربع ذاته من العام الماضي السابق من 1.571 مليون ريال الى 1.706 مليون ريال وانخفاض التكاليف التمويلية بنسبة 21 في المئة من 220 مليون ريال خلال الربع الثاني من العام السابق الى 174 مليون ريال خلال الربع الحالي.

من جهتها حققت شركة اتصالات «موبايلي» ارباحا صافية في الربع الثاني من هذا العام لتبلغ 1611 مليون ريال بنسبة 13.37 في المئة مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي وبنسبة 20.23 في المئة مقابل الربع السابق من العام الحالي.

وقالت الشركة ان صافي الارباح المحققة خلال النصف الاول من العام الحالي بلغت 2951 مليون ريال مقابل 2629 مليون ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي وذلك بارتفاع بنسبة 12.25 في المئة لتبلغ ربحية السهم خلال الفترة 3.38 ريالات مقابل 3.41 ريال خلال عام 2012.

ولفتت الى ان السبب في ارتفاع الارباح خلال الربع الثاني مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي وبالربع السابق من العام الحالي يعود الى ارتفاع ايرادات قطاع الاعمال وارتفاع ايرادات البيانات وتحسن الكفاءة التشغيلية للشركة.

شعار زين

بنك التنمية الآسيوي يخفض من توقعاته لمعدل النمو الاقتصادي في آسيا

خفض بنك التنمية الاسيوي توقعاته لمعدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية في اسيا بسبب المخاوف حول ضعف الطلب الخارجي من قبل الحلفاء الرئيسيين في ظل تباطؤ اقتصاد الصين.

وذكر البنك ومقره العاصمة الفلبينية مانيلا انه يتوقع نمو اقتصاد اسيا والمحيط الهادئ ما عدا اليابان والدول الصناعية بنسبة 6.3 في المئة من اجمالي الناتج المحلي فيما كانت توقعاته الصادرة سابقا في ابريل الماضي 6.6 في المئة من اجمالي الناتج المحلي.

واشار الى خفض توقعاته بشأن النمو الاقتصادي في اسيا لعام 2014 من نسبة 6.7 في المئة من الانتاج المحلي الى نسبة 6.4 في المئة.

وقال البنك في تقرير ان الطلب الضعيف من قبل الاقتصادات الصناعية الكبرى ادى الى تباطؤ وتيرة النمو في الصين.

واضاف ان تباطؤ النمو في الصين ترك آثارا واضحة في اقليم شرق اسيا فيما شهدت دول جنوب شرق آسيا «آسيان» ومنها الفلبين نموا قويا.

واوضح البنك ان الصين شهدت نموا اقل من المتوقع خلال النصف الاول من العام الحالي معتبرا ان الصين هي موطن اكبر اقتصادات اسيا ومن المحتمل ان تشهد ارتفاعا في النمو بنسبة 7.7 في المئة خلال العام الحالي ونسبة 7.5 في المئة خلال عام 2014 منخفضا عن توقعاتها السابقة 8.2 في المئة خلال العام الحالي وثمانية في المئة خلال العام المقبل.

وقال المدير الاقتصادي في بنك التنمية تشوانغ يونغ ري ان «الانخفاض في معدل نمو الاقتصاد الذي يعتمد على الاستثمار كجزء من النمو في الصين اذ ان تأثير وتيرة تباطؤ النمو هو مصدر قلق الا اننا نشهد ايضاستقرارا في معظم انحاء البلدان النامية في اسيا».

واضاف ان البنك خفض ايضا نسبة النمو المتوقعة في اقليم جنوب اسيا ومنها الصين وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية من 7.1 في المئة الى 6.7 في المئة في كلا العامين 2013 و2014.

واشار البنك الى معدل النمو المتوقع في دول جنوب اسيا ومنها الهند وباكستان وسيريلنكا وبنغلاديش بنسبة 5.6 في المئة في العام الحالي و6.2 في المئة في عام 2014.

وبين ان الهند شهدت تباطؤا في معدل النمو الاقتصادي بسبب الاصلاحات التي تحتاجها لتسهيل الاعمال والتجارة ما ادى إلى تخفيض توقعاته بشأن النمو الاقتصادي لهذا العام من ستة في المئة الى 5.8 في المئة.

من جهة اخرى ذكر البنك انه رفع توقعاته في اقتصادات الدول المتقدمة الى نسبة 1.1 في المئة متوقعا ان تصل نسبة النمو في اليابان الى 1.8 في المئة خلال هذا العام وخلافا عن نسبة 1.2 في المئة التي توقعها سابقا.

بنك التنمية الآسيوي

رغم أن سوق العمل ما زال قوياً.. والوظائف أكثر من الباحثين عن عمل

التباطؤ في الصين يزيد القلق بشأن الاقتصاد العالمي

يدفع التباطؤ في الاقتصاد الصيني نحو مزيد من القلق بشأن الاقتصاد العالمي، حيث تمثل الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فضلا عن أن اقتصادها يقوم على الصادرات الى الخارج، بما يعزز الاعتقاد بأن أي انكماش في نموها الاقتصادي يعني أن التراجع في الطلب العالمي على منتجاتها لعب دورا كبيرا فيه.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي في الصين نموا بنسبة 7.5 في المئة في النصف الأول من العام الحالي 2013، ليتجه الاقتصاد الصيني بذلك إلى تسجيل العام الأضعف من حيث النمو الاقتصادي منذ أواخر التسعينيات، فضلا عن أن العام الحالي قد يكون الأول منذ 15 عاما الذي تفشل فيه الحكومة الصينية في تحقيق نسبة النمو الاقتصادي المستهدفة.

ورغم أن التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني كان متوقعا وغير مفاجئ، وجاء بالتزامن مع الكثير من البيانات السلبية التي جاء بها الاقتصاد الصيني، فإن الكثير من المحللين يرون فيه مؤشرا على تباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي، واستمرارا للحاجة في استخدام أدوات التحفيز الاقتصادي، خاصة بالنسبة للاقتصاد الأميركي الذي يمثل أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مستهلك للسلع أيضا.

وقال المحلل الاقتصادي، ورئيس قسم التداولات في «ساكسو بنك» ياسر الرواشدة، إن التباطؤ في الاقتصاد الصيني «يؤكد أن هناك ضعفا في الاقتصاد العالمي»، مشيرا إلى أن الاقتصاد الصيني يعتمد على التصدير إلى الخارج، ومعنى أنه يتباطأ أن الطلب الخارجي على سلعه يتراجع، وتراجع الطلب العالمي على السلع الصينية يعني استمرار الضعف في الاقتصاد.

وتوقع الرواشدة في حديثه لـ«العربية.نت» أن تسجل أسعار النفط انخفاضا في الفترة المقبلة بسبب التباطؤ الاقتصادي في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، الذي سيعني بالضرورة تراجع الطلب على المشتقات النفطية، لكنه أشار إلى أن أسعار النفط لا تزال أكثر تأثرا في الوقت الراهن بالتوترات السياسية التي يشهدها العالم أكثر من تأثرها بالمعطيات والعوامل الاقتصادية.

ويتفق الاقتصادي في «جي بي مورغان» زيهو هايبين مع الرواشدة في أن تباطؤ الاقتصاد يثير المخاوف، إلا أن هايبين يتوقع مزيدا من التراجع في النمو الاقتصادي في النصف الثاني المتبقي من العام الحالي.

وقال هايبين لجريدة «فايننشال تايمز» البريطانية: «أعتقد أن أداء الاقتصاد الصيني في النصف الثاني من العام سوف يكون أضعف، ربما يسجل الناتج المحلي الإجمالي للصين نموا بنسبة 7 في المئة فقط».

النشاط الصناعي يؤثر في وتيرة النمو الاقتصادي في الصين

2.94 تريليون دولار استثمارات الأصول الثابتة في الصين خلال النصف الأول

ارتفعت استثمارات الأصول الثابتة في المناطق الحضرية في الصين نسبة 20.1 في المئة خلال النصف الأول من عام 2013 على أساس سنوي إلى 18.13 تريليون يوان أي حوالي 2.94 تريليون دولار أمريكي بانخفاض 0.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من العام الحالي وانخفاض 0.3 نقطة مئوية مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2012.

ونقلت وكالة الأنباء الصينية «شينخوا» عن مصلحة الدولة للإحصاء بيانها أنه خلال النصف الأول بلغت الاستثمارات في الصناعة الأولى 388.4 مليار يوان بزيادة 33.5 في المئة والاستثمارات في الصناعة الثانية 7.8 تريليونات يوان بزيادة 15.6 في المئة وفي الصناعة الثالثة 9.94 تريليونات يوان بزيادة 23.5 في المئة.

36 في المئة من القروض المعتمدة موجهة إلى المناطق الأقل نمواً

صندوق التنمية الصناعية يعتمد إقراض 14 مشروعاً بقيمة 587 مليون ريال

اعتمد مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي برئاسة الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي أربعة عشر قرضا تبلغ قيمتها 587 مليون ريال وذلك للمساهمة في إقامة تسعة مشاريع صناعية جديدة وتوسعة خمسة مشاريع صناعية قائمة بلغ إجمالي استثماراتها 1.138 مليون ريال.

جاء ذلك في التصريح الصحافي الذي أوضح فيه مدير عام الصندوق علي بن عبدالله العايد أن قطاع الصناعات الاستهلاكية قد تصدر القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له 237 مليون ريال، يليه قطاع الصناعات الكيميائية بقيمة قروض قدرها 224 مليون ريال، فقطاع الصناعات الهندسية بقروض قيمتها 75 مليون ريال، ثم قطاع صناعة المنتجات الأخرى بقروض قيمتها 51 مليون ريال، وقد حصل قطاعا الصناعات الاستهلاكية والكيميائية على النصيب الأعلى من حيث عدد القروض المعتمدة لهما بواقع خمسة قروض لكل منهما، يليهما قطاعا الصناعات الهندسية والصناعات الأخرى بواقع قرضين لكل قطاع.

كما أوضح العايد أن القروض المعتمدة لقطاع الصناعات الاستهلاكية والبالغة 237 مليون ريال قدمت للمساهمة في تمويل خمسة مشاريع صناعية، بلغ مجموع استثماراتها 435 مليون ريال. ومن بين القروض المعتمدة لهذا القطاع ثلاثة قروض للمساهمة في تمويل ثلاثة مشاريع صناعية جديدة، الأول في دومة الجندل لإنتاج مياه شرب معبأة في قوارير وعبوات بسعات مختلفة، ومصغرات بلاستيكية من ترفيلات البولي إيثلين، والثاني في السعيرة بحائل لإنتاج أعلاف المواشي والدواجن، والثالث لتمويل مصنع بالدمام لإنتاج السجاد المنسوج، أما القرضين الآخرين فأحدهما لتوسعة مصنع في الخمرة جنوب جدة لإنتاج ورق الكرافت والورق المتعرج والمتعدد الطبقات والمقوى، والآخر لتوسعة مصنع في وادي الدواسر لإنتاج مياه شرب معبأة في كاسات وقوارير وعبوات بسعات مختلفة.

وقد اعتمد مجلس الإدارة خمسة قروض لمشاريع صناعية في قطاع الصناعات الكيميائية، بلغ مجموع استثماراتها 427 مليون ريال. ومن بين القروض المعتمدة لهذا القطاع ثلاثة قروض للمساهمة في تمويل ثلاثة مشاريع صناعية جديدة، الأول في مدينة ينبع الصناعية لتمويل مصنع لإنتاج الألياف الثابتة المستخدمة كمادة مدخلة لإنتاج الأقمشة الجيولوجية غير منسوجة وفرش السيارات وألعاب الأطفال، والثاني في خميس مشيط لتمويل مصنع لإنتاج الدهانات المائية والزيتية والصناعية، وقرض ثالث لتمويل مصنع في الخرج لإنتاج مصغرات من ترفيلات البولي إيثلين «بريفورم»، وأغطية للعبوات المصنوعة من ترفيلات البولي إيثلين عالي الكثافة ومنخفض الكثافة، وألواح من ترفيلات البولي إيثلين، أما القرضان الآخران فأحدهما لتوسعة مصنع في جدة لإنتاج عبوات وأغطية وأكواب وصحون وملاعق بلاستيكية، والآخر لتوسعة مصنع قائم في الدمام لإنتاج أغشية صناعية.

كما اعتمد المجلس قرضين لقطاع الصناعات الهندسية تبلغ قيمتهما 75 مليون ريال، للمساهمة في تمويل مشروعين صناعيين بلغت استثماراتهما حوالي 171 مليون ريال، أحدهما لتمويل مصنع جديد في الدمام لإنتاج قطاعات الألمنيوم «غير معالجة أو مطلية بالبودرة أو معالجة بالترسيب الكهربائي»، والآخر لتوسعة مصنع في جدة لإنتاج أوعية ضغط متنوعة، ومبادلات حرارية.

ولفت علي العايد إلى أنه تنفيذاً لقرار مجلس إدارة الصندوق في دعم وتمويل مشاريع خدمات المساندة للقطاع الصناعي ومنها مراكز التدريب والمقامة داخل المدن الصناعية التابعة لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن» والحاصلة على تصريح عمل من الهيئة، فقد اعتمد المجلس تمويل أول مشروع لإنشاء مركز تدريب صناعي في المدينة الصناعية الأولى بالدمام يهدف إلى تقديم دورات تدريبية في مجال معدات وأجهزة المصانع ومعدات التدريب في المختبرات. كما اعتمد المجلس تمويل مشروع آخر في المدينة الصناعية بجدة لإنشاء سكن للعمال يتألف من 627 غرفة تتسع لعدد 2480 مستاجرا، وقد بلغت قيمة هذين القرضين 51 مليون ريال وبلغ إجمالي استثماراتهما 105 ملايين ريال.

وأشار علي العايد إلى أن الإجراءات التي أقرها مجلس إدارة الوزراء الموقر والضوابط التي اعتمدها مجلس إدارة الصندوق برفع نسبة التمويل في المناطق والمدن الأقل نموا بما لا يزيد عن 75 في المئة من تكلفة المشروع وتمديد فترة السداد لقروض الصندوق بما لا يزيد عن 20 سنة، قد آتت ثمارها، حيث أن 36 في المئة من عدد القروض المعتمدة موجهه إلى مشاريع ستنفذ في المناطق والمدن الأقل نموا وهو ما سيساهم في دعم وتطوير هذه المناطق ويكفل التنمية المتوازنة والمستدامة في جميع مناطق المملكة.

القروض تساهم في إقامة 9 مشاريع صناعية جديدة وتوسعة خمسة مشاريع قائمة